أثر ممارسات التمهيد الدخل في المؤشرات الاداء المالي في المصارف الخاصة العاملة في اقليم كوردستان العراق

كارزان عدنان خضر[1] و رزكار عبدالله صابر [2]

[1] قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، كردستان، العراق
[2] قسم المحاسبة، كلية الأدارة والأقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، كردستان، العراق

المستخلص

تهدف الدراسة إلى بيان أثر ممارسات تمهيد الدخل على مؤشرات الاداء المالي المتمثلة (عائد على الموجودات وعائد على حقوق الملكية) ، ودراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة العاملة في اقليم كوردستانز،و تقييم ممارسة تمهيد الدخل في المصارف عينة الدراسة. و حددت مدة الدراسة ، لتشمل السنوات الخمسة الممتدة من ،2015-2019 وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (4) مصارف والمدرجة في سوق العراق للآوراق المالية، ثم اختبار تأثير ممارسات تمهيد الدخل على مؤشرات الاداء المالي لتحديد ما إذا كان ممارسات تمهيد الدخل يمكن أن يكون بمثابة أداة لتحسين الاداء المالي أو أداة للسلوك االنتهازي.و استخدم في الدراسة تحليل الانحدار البسيط الاختبار فرضيات الدراسة فضلا عن استخدام نموذج ميلر (Miller) لتصنيف المصارف عينة الدراسة الى المصارف الممهدة و غير الممهدة للدخل.
وتوصلت الدارسة إلى أن هناك أثار معنوي ذات الدلالة الاحصائية للممارسات تمهيد الدخل على تحسين الاداء المالي ، كذلك أشارت النتائج الدراسة الى أن نسبة المصارف التي صنفت بأنها المصارف الممهدة للدخل 75% حسب ميلر (Miller) من مصارف عينة الدراسة و(25%) من مصارف عينة الدراسة صنفت بأنها مصارف غير ممهدة للدخل .
ومن أهم توصيات الدراسة هي ، زيادة الاهتمام بالسعي نحو تأصيل الفكر المحاسبي من قبل المختصين في هذا المجال بهدف تقليص إستخدام الخيارات المحاسبية وبالتالي تقليص فرص الادارة في ممارسات تمهيد الدخل.، وزيادة الاهتمام بمؤشرات الأداء وتقييمها والوقوف على القيم الضعيفة وتحليلها ومعالجة نقاط الضعف في الاداء وتعزيز القيم المرتفعة لهذه القيم. و ضرورة توعية الادارة المصرفية للمخاطر الناجمة عن عمليات ممارسة تمهيد الدخل وإنعكاستها السلبية على الاداء المصرفي.

مفاتيح الكلمات: تمهيد الدخل، الاداء المالي، المصارف التجارية

1. المقدمة

ظهرت في الاونة الاخيرة العديد من الازمات المالية، كما شهدت انهيارا لعدد من المصارف العالمية، مثل مصرف (Lehman brothers) في الولايات المتحدة الامريكية و مصرف (Fortis) في بلجيكا الذي يمارس النشاط المصرفي وكان بعض هذه الازمات ناتجا عن تطبيق الادارة لسياسات محاسبية من شأنها احداث تحسين غير حقيقي في مركزها المالي وذلك بهدف إظهار دخل المصرف بافضل صورة ممكنة، لان معظم مستخدمي القوائم المالية يحكمون على اداء المصرف من خلال دخلها، ولهذا تمارس الادارة مجموعة من الاجراءات والسياسات التي تحقق مصالحها واهدافها وتعرف هذه الاجراءات بتمهيد الدخل . غالبا ما تلجا الادارة الى هذه النوع من الممارسات من أجل تحقيق نوع من الاستقرار و الثبات في ارباحها, لان التذبذب والتباين الحاد والمستمر في ارباحها يعرض المصرف الى كثير من المشاكل ,ومن المعروف ان اغلب المصارف تحبذ الظهور بأجمل صورة امام مساهميها ومستثمريها ، لذا تقوم الادارة بتوليد هذا النوع من الاستقرار مستغلة بذلك بعض السياسات المحاسبية التي تتصف بنوع من المرونة وكذلك البدائل المسموح لها بتغير بعض الفقرات, والتي تعود بنفع للمصرف ومن دون اضرار أم جهة سواء داخل المصرف او خارجها,

مجلّة پۆليتكنيك للعلوم الإنسانية والإجتماعية
مجلد 4 ، العدد 1 (2023)
أُستلم البحث في 15 سبتمبر 2022؛ قُبل في 26 أكتوبر 2022
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 25 يوليو 2023
البريد الإلكتروني للمؤلف :rizgar.sabir@su.edu.krd
حقوق الطبع والنشر © 2023 كارزان، رِزگار. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

ويعتبر ممارسات تمهيد الدخل من الظاهرة والعمليات التي يهتم و يتبع به إدارة المصارف لعرض نتائجها المالية في القوائم المالية على نحو المستقر، وعن طريق إستغلالها لصلاحياتها وقدرتها على إختيار الاجراءات والسياسات المحاسبية بهدف الحد من تقلبات الدخل في السنوات المتتالية، أي بمعنى محاولتها لإظهار الدخل بشكل أكثر استقراراً، كذلك اهتمت العديد من الابحاث الاكادمية في العقود الاخيرة بدراسة ممارسات تمهيد الدخل، واعتربته من أكثر أبحاث إدارة الارباح ناجاحاً مقارنةً مع تلك التي اختربت استخدام الاساليب الاخرى للادارة الارباح ، مما يتيح المجال أمام الادارة استغلال هذه المرونة في التأثير في دخل المصرف ، وبالتالي التأثير في القيمة الاقتصادية للمصرف من خلال اجتذاب المستثمرين نحوها وبهدف كسب ثقة المساهمين والدائنين وتحسين علاقة الادارة بالاطراف الاخرى ذات المصلحة بالمصرف.

لذلك، يجب على المصارف أن تاخذ بالاعتبار العوامل التي تؤثر على ادائها المالي من اجل تحديد هيكلها وضمان العائد المرضي من استخدام مواردها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية التي تعتبر محددات محتملة لأدائها المالي . وتستخدم عدة مؤشرات للتقييم الاداء العمل المصرفي منها مؤشرات الربحية (عائد على الاصول ، عائد على الحقوق الملكية ، عائد على الاسهم) المصرفية بوصفها واحدة من المعايير التي تعكس الاداء الكلي للمصارف كونها تساعد على تحديد مدى قدرة المصارف على تحقيق الارباح .

اولا : مشكلة الدراسة : تعد القوائم المالية المعلنة للمصارف من أهم مصادر المعلومات لجميع أصحاب المصالح المرتبطين بالمصرف كالمستثمرين والمقرضين, وغيره من مستعملي المعلومات المالية كذلك لتقييم الاداء المالي للمصرف والتنبؤ بأدائها ونتائجها في المستقبل, من خلال اعتماد النماذج المحددة لقياس المصارف الممهدة للدخل وبيان اثر هذه الممارسات على الاداء المالي من خلال المؤشرات (عائد على الاصول ، عائد على الحقوق الملكية ، عائد على الاسهم) فضلا عن اظهار افضل صورة لمركزها المالي واظهار درجة عالية من الاستقرار المالي. وعلى هذا الاساس يمكن صياغة مشكلة الدراسة بتساؤلات الاتي :

- ماهي الاثر ممارسات تمهيد الدخل على مؤشر الاداء المالي للمصارف (عائد على الاصول)؟
- ماهي الاثر ممارسات تمهيد الدخل على مؤشر الاداء المالي للمصارف (عائد على الحقوق الملكية)؟

ثانيا : اهداف الدراسة : نحاول من خلال دراستنا الوصول إلى الاهداف التالية:

1- الوقوف على المفاهيم والمبادئ الاساسية التي يقوم عليها ممارسات تمهيد الدخل

2- التعريف بمفهوم مؤشرات الاداء المالي وطرائق قياسها و تطبيقها في المصارف عينة البحث.

3- إبراز اثر وعلاقة ممارسات تمهيد الدخل في مؤشرات الاداء المالي للمصارف .

ثالثا: أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية متغيرات، ويمكن تلخيص أم نقاط الاهمية بالاتي:

1- أهمية دراسة ممارسات تمهيد الدخل كأحد أشكال تدخل الادارة في عملية القياس والافصاح المحاسبي، ومالها من أثر في مؤشرات الاداء المالي للمصارف .

2- أهمية استعمال نموذج (نموذج Miller) في كشف وتشخيص ممارسات تمهيد الدخل، وأثر مؤشرات الاداء المالي للمصارف .

3- أهمية دراسة الاساليب التي تستخدمها الادارة للممارسات التمهيد الدخل وتأثير ذلك في تحسين الاداء المالي للمصارف.

4- تكمن اهمية الدراسة في إغناء الجانب المعرفي لدورممارسات تمهيد الدخل على الاداء المالي للمصارف.

5- ان الدراسة ستقدم معلومات هامة للجهات المستفيدة من القوائم المالية كالمستثمرين والمحللين والمدققين وغيرهم من فئات المجتمع عن الاثار السلبية لتمهيد الدخل.

رابعا : فرضية الدراسة : يمكن صياغة فرضيات الدراسة بشكل الاتي :

- هل تؤثر ممارسات تمهيد الدخل من خلال (نموذج Miller) على مؤشرات الاداء المالي متمثلاً بالعائد على الاصول؟
- هل تؤثر ممارسات تمهيد الدخل من خلال نموذج (نموذج Miller) على مؤشرات الاداء المالي متمثلاً بالعائد على حقوق الملكية؟

خامسا : الحدود المكانية والزمانية

- **الحدود المكاني:** اقتصر البحث في جانبه التطبيقي على البيئة العراقية من خلال اختيار عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- **الحدود الزماني:** اعتمدت القوائم المالية للمصارف (عينة البحث) الممتدة من عام 2015 الى 2020.

خامسا : مخطط الدراسة : على ضوء متغيرات الدراسة يمكن تكوين مخطط الدراسة بشكل الاتي :

الشكل رقم (1)

المخطط الدراسة

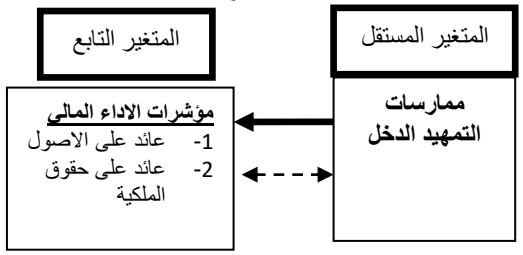

المصدر من اعداد الباحث

المحور الاول : نظرة عامة عن ممارسات تمهيد الدخل

اولا : مفهوم ممارسات تمهيد الدخل وتعريفه

اسلوب تمهيد الدخل من إحدى أهم أساليب إدارة الارباح، الذي يمكن أن يظهر على شكل تسوية متعمدة للدخل للمحافظة على مستوى محدد أو اتجاه مرغوب فيه. و نظرا تمهيد الدخل، ظهرت تعريفات عديدة له ، يعتبر موضوع تمهيد الدخل من المواضيع المثيرة للاهتمام في الأدبيات المحاسبية والمالية منذ عدة عقود**(Sabir (2022** .

إن التدخل الهادف في إعداد القوائم المالية هو ما يسمى بإدارة الارباح التي أحد أشكالها هو تمهيد الدخل. وهو يشير إلى إجراء هادف ويستخدم أدوات محددة في المحاسبة لتقليل التقلبات في الارباح من قبل الادارة ، فإن الحصول على تمهيد هو في الغالب مؤدبًا ونادرًا ما يعتمد على الاكاذيب الواضحة لانه ناتج عن تفسيرات مختلفة

لمبادئ ومعايير المحاسبية المقبولة ، يتم تعديل ايرادات إحدى الفترات المالية أو بعضها للحصول على الدخل الممهد. في الواقع أن تحقيق النجاح هو عمل مدروس من قبل الادارة . (Kazemi & Nouri, 2012: 339) .

وحاول العديد من الباحثين وضع تعريف محدد لتمهيد الدخل، لكن نظراً الاختلاف في توجهات هؤلاء الباحثين فقد ظهرت عدة تعريفات لهذا المفهوم و جميعها تصب في معنى واحد وهو عدم ترك رقم الدخل حراً و إنما تقييده في حدود معينة حسب ما تراه الادارة ملائما (الدويري، 2015 :15). لقد كثرت تعريفات لتمهيد الدخل ويرجع ذلك إلى اختلاف الاتجاهات والافكار بين الباحثين و المؤلفين حولها ، فكل منهم ينظر إليها من وجهة خاصة ويركز على نقاط محددة، يمكن إدراج التعاريف بشكل الاتي :

- ظاهرة إدارية و محاسبية تعمل من خلال إظهار نتائج لاتتطابق مع الواقع الفعلي لنتائج الدخل في المنظمة، وذلك بهدف جعل مستوى الدخل لمنظمة أقل تقلبا، واكثر استقرارا (داود, 2015، 38).
- سلوك إداري يسعى إلى تخفيض التذبذبات في الاداء المالي للشركات ولا سيما الدخل منه، بحيث ينظر أيضا إختيارية لهذا السلوك على أنه عملية وليست الزامية وأن إدارة الشركات تقوم به لعرض صورة أفضل حول أدائها لمستخدمي القوائم المالية وأن اللجوء إلى السياسات المحاسبية المقبولة هو أساس لتمهيد الدخل فيها .(المطارنة،2014: 12)
- يتمثل تمهيد الدخل في موازنة تقلبات الدخل المرتبط ببعض السنوات عن طريق تغيير دخل عام سيئ مع دخل عام جيد بنفس الطريقة ، يمكن تغيير تقلب الدخل عن طريق تحويل الخسائر أو النفقات من وقت لآخر على سبيل المثال ، يمكن أن تقلل الشركة من التكاليف التقديرية في السنة المالية الحالية لتعزيز الأرباح الحالية ، ومن خلال القيام بذلك ، فإنها ستزيد التكلفة التقديرية للتكلفة التالية. (Al baaj, et al, 2018:4)

من خلال التعاريف اعلاه استنتج الباحث أن تمهيد الدخل عبارة عن سلوك تقوم به إدارة الشركة من خلال استغلال المرونة التي توفرها المعايير والسياسات المحاسبية من خلال استخدام التقديرات الشخصية في الحسابات والقوائم المالية بهدف التلاعب بأرقام الارباح المعلنة وعرض الاداء المالي للشركة بالشكل الذي يحقق أهداف الادارة ، ومن جهة الثانية إن هدف ممارسات تمهيد الدخل هو تحقيق مستوى مستقر من الدخل في المصارف لتجنب تذبذب الارباح .

ثانيا : أنواع تمهيد الدخل

تتعدد أشكال وأنواع التلاعب بالحسابات وتتباين تصنيفاتها تبعاً لرؤية دارسي هذه الظاهرة، ميزت أغلب الدراسات التي تناولت موضوع تمهيد الدخل الأنواع التالية :

أ- **التمهيد الطبيعي:** ينشأ هذا النوع دون تدخل من الإدارة، أي بشكل طبيعي ينتج بشكل طبيعي ودون تدخل الادارة، وذلك من خلال خصائص معينة للشركة ناتجة عن طبيعة أعمالها فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يكون لدى شركات المرافق العامة التي تنتج الطاقة تمهيد طبيعي للدخل، وبالتالي لا يمكن تصنيف عملية التمهيد الطبيعي للدخل كإدارة لأرباح . (الموصلي واخرون، 2016: 19).

ب- **التمهيد المتعمد :** يتم بشكل متعمد من قبل إدارة الشركة وذلك عن طريق استخدام أحد الاسلوبين:

1) **التمهيد الحقيقي :** من خلال التمهيد الحقيقي يمكن تقليل الانحرافات المتوقعة وغير المتوقعة للدخل ، عن طريق التركيز على توقيت حصول المعاملات والصفقات التجارية، وهذا يعني ان الادارة تحاول الاستفادة من تاريخ حدوث المعاملات والأحداث المالية وتاريخ الاعتراف بها، فمثلا تقوم الإدارة الراغبة بممارسة تمهيد الدخل بتحميل الفترة الحالية بمصاريف البحث والتطوير، مما يعني انخفاض الدخل المعلن عنه للشركة، وتقوم الإدارة بالاعتراف بالإيرادات في الفترة التي ترغب بإظهار مستوى مرتفع من الدخل، للذلك فان هذا نوع من التمهيد يدور حول توقيت الاعتراف بالمصاريف والايرادات (عبد،2014: 262).

2) **التمهيد المحاسبي:** وهو تلاعب محاسبي تقوم به الادارة من اجل تخفيف تقلبات الدخل، بحيث يمكن ومن خلاله ان تقوم الادارة بتمهيد الدخل عن الطريق توزيع التكلفة على الفترات المحاسبية ، ويؤثر ذلك على الدخل فقط من الناحية المحاسبية دون أي تأثير على توقيت وقوع الاحداث داخل الشركة (العتيبي ، 2016 : 22)

الشكل رقم (2)

طرق تمهيد الدخل

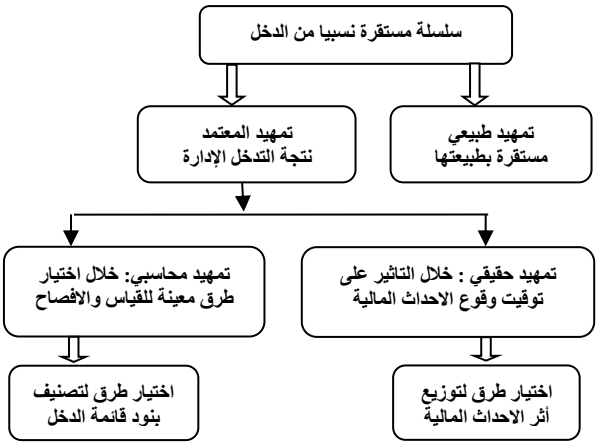

المصدر: (العتيبي ، ابتسام خالد شباب، (2016) " تمهيد الدخل والعوائد غير العادية للأسهم في الشركات المساهمة السعودية"، رسالة ماجستيرفي المحاسبة ،كليات الشرق العربي ، المملكة العربية السعودية.ص 22) بتصرف من الباحث.

ثالثا: الاهداف ممارسات تمهيد الدخل

قام عدد من الباحثين بإدراج مجموعة من الاهداف للممارسة التمهيد الدخل لذلك يمكن تلخيص الاهداف ممارسة تمهيد الدخل بشكل الاتي (داود، 2015 : 39) (رياض، 2010 :116) (Charfeddine and Bouain, 2012: 97):

1- تجنب الإعلان عن خسائر لما له من أثرعلى وضع ومكافآت الإدارة وعلى قيمة المصرف في السوق .
2- تحقيق تمهيد الدخل بهدف تخفيض درجة التباين في أرقام الأرباح من فترة إلى أخرى وقد تلجأ الإدارة لممارسة لأسباب أخرى.
3- التأثير على مقدار الضرائب المستحقة على الشركة بالاعتراف المبكر ببعض الإيرادات أو تأجيل بعض المصروفات .
4- العمل على تجنب ظهور تباين واختلاف في نتائج أعمال المصرف من سنة إلى أخرى، حتى لا يصبح هذا التباين كمقياس مستخدمه المستثمرون لقياس درجة المخاطرة التي إن ارتفعت فمن شأنها رفع تكلفة رأس المال .

5- تحقيق أهداف الإدارة الذاتية، ففي حال كان تعاقد الإدارة مع الملاك على أساس أن المكافآت والحوافز الممنوحة للإدارة هي كنسبة من الأرباح المحققة فستعمل الإدارة حينها على تعظيم الأرباح المفصح عنها.

6- المحافظة على مستوى معين من الدخل بحيث يكون اكثر استقرارا وثباتا عبر السنوات المتتالية.

رابعا : الاساليب ممارسة تمهيد الدخل

تدل ممارسة تمهيد الدخل للعديد من الاستراتيجيات والاساليب التي تتبعها الادارة ، والتي ستؤثر على شكل ومحتوى المعلومات المحاسبية يمكن تلخيصها بشكل الاتي:

1- **أساليب ممارسات تمهيد الدخل في التغيرات في الطرق المحاسبية:** تشير التغييرات في الأساليب والإجراءات المحاسبية إلى استخدام الأساليب والطرق المختلفة ، وكذلك التغييرات في استخدام هذه الأساليب كأداة للممارسات تمهيد الدخل ، لأن التغييرات في الأساليب والإجراءات المحاسبية المستخدمة هي أداة للممارسات تمهيد الدخل (داود،2015 : 29) ويمكن تقسيم هذه التغييرات الى ما يلي:

أ) **التغييرات في السياسات المحاسبية :** يحدث التغير في السياسات المحاسبية عندما تختار إدارة الشركة استخدام مبدأ محاسبي معين يختلف عن المبدأ المستخدم قبل ذلك ومن أمثلة التغيير في السياسات المحاسبية تغيير طريقة تسعير المخزون من طريقة (FIFO) الى طريقة المتوسط المرجح،أو تغيير طريقة الاندثار من طريقة القسط الثابت الى طريقة القسط المتناقص، ووفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 8 (التغيرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء) تم تعريف السياسات المحاسبية بأنها تشمل المبادىء والاسس والاعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تطبقها الشركة عندما تقوم باعداد وعرض البيانات المالية (مجلس معايير المحاسبة الدولية, 2009: 1082).

ب) **التغيير في التقديرات المحاسبية** : عرفت التقديرات المحاسبية في المعيار 37 من معايير المحاسبة الدولية بأنها " تعديل المبلغ المسجل لأصل ما أو التزام ما،أو مقدر الاستهلاك الدوري لأصل ما،والمنافع والالتزامات المستقبلية المتوقعة، المرتبطة بأصول والتزامات مالية" (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،2008:101) .ان التغييرات الناتجة عن استخدام التقديرات المحاسبية لا تعد من التغييرات التي تؤثر على الفترات السابقة، وبالتالي فإنها تستخدم في تحديد دخل الفترات الحالية والفترات المستقبلية (الدويري، 2015: 54) ويحدث هذا التغير نتجة الحصول على معلومات جديد ويكون ضروريا للفترات اللاحقة،

ت) **التغيرات في الوحدة المحاسبية:** تحدث هذه التغيرات نتيجة اندماج شركتين أو أكثر وتكوين كيان اقتصادي أكبر أو عند تقسيم وحدة الاقتصادية كبيرة على وحدتين صغيرتين، وتعتبر هذه التغييرات إحدى أنواع التغييرات التي تستلزم إعادة تصوير التقارير المالية بأثر رجعي بحيث تغطى كافة السنوات السابقة كما لو كان هذا التغيير قد حدث منذ بداية نشاط الوحدة (ابراهيم، 2009: 49)

2- **ممارسات تمهيد الدخل في التصنيف :** يمكن للإدارة تصنيف بنود قائمة الدخل لتقليل الاختلافات بمرور الوقت، أي تصنيف بنود الايرادات والمصروفات عند حساب الدخل ببنود عادية وغير عادية، إذ إن البنود غير المتكررة والناتجة عن ظروف غير اعتيادية وليس لها علاقة بنشاط الشركة الاعتيادي يمكن تصنيفها ببنود غير عادية (مغامس ،2020: 31)

3- **ممارسات تمهيد الدخل في المخصصات المحاسبية :** تعد المخصصات إحدى المفردات التي تظهر بالميزانية ويخضع تقديرها للحكم الشخصي من قبل إدارة الشركات في نهاية الفترة المالية ،تقوم الشركة بتكوين مخصصات لأداء الالتزامات المتوقعة ،وبما أن قيمة هذه المخصصات غير مؤكدة ،فإن الشركة تضع هذه المخصصات بقيم تقديرية ،مثل مخصصات الدعاوي القضائية و مخصص الديون المشكوك في تحصيلها, والضرائب المستحقة, والقروض المدينة, فضلا عن التزامات الكفالات المطلوبة وغيرها (الشمري، 2016: 29) .

4- **ممارسات تمهيد الدخل في التوقيت :** يمكن أن يؤدي التحكم في توقيت تنفيذ وحدوث بعض العمليات الحقيقية إلى تحقيق الانطباع المرغوب فيه في الحسابات والقوائم المالية للشركة، فإذا ترك للإدارة الحرية في تنفيذ بعض العمليات في الوقت الذي تراه مناسبا فقد تؤجل تنفيذ هذه العمليات أو تعجل من تنفيذها وذلك لتحقيق أهداف ومكاسب معينة (الاغا،2012 : 19) .

من خلال العرض السابق للآساليب تمهيد الدخل هناك تعدد الادوات التي تلجأ إليها الادارة للتدخلات في عملية قياس والافصاح المحاسبي للتأثير في مستوى الدخل المتحققة. ويلاحظ ان الاهتمام في الادبيات المحاسبية قد تركز على اربعة أنشطة الرئيسية لتمهيد الدخل هي : التغيرات المحاسبية والفقرات غير العادية وتكوين المخصصات والتوقيت حدوث العمليات ، كما يؤدي استخدام هذه الاساليب يؤدي الى خلق الارباح أو خسائر صورية تؤثر سلبا على جودة المعلومات المحاسبية وتخدع مستخدمي القوائم المالية وتقلل الثقة في جودة هذا الدخل لأنها بعيدة عن الاداء الفعلي والصحيح للمصرف.

خامسا: النماذج قياس ممارسات تمهيد الدخل

حيث تعكس الدراسات وجود العديد من النماذج لقياس تمهيد الدخل، وقد تباينت البحوث في عرضها لتلك النماذج كما تباينت النماذج في طبيعتها من حيث نماذج بسيطة أو النماذج المعقدة. أصبح القياس الكمي لتمهيد الدخل ضرورة في تقييم دقة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية. ويمكن تبويب الأساليب المتبعة في قياس تمهيد الدخل الآتية :-

1- **المدخل التباين :** يعتمد هذا الاسلوب على مقارنة تباين الدخل مع تباين المبيعات للفصل ما بين الشركات التي تتدخل الادارة في تمهيد دخلها والشركات غير الممهده، يعتمد هذا المدخل على قياس التغير في أرباح الشركات ومقارنته مع التغير في ايرادات المبيعات من دون الحاجة الى تقدير المستحقات غير الاختبارية أو التنبؤ بالارباح والمصروفات، (الفتلاوي،2011: 148)

أ- **النموذج 1981 - Eckel :** تعد هذا النموذج (Eckel) من الدراسات الرائدة في مجال استخدام اسلوب معامل التباين لقياس تمهيد الدخل، ويقوم هذا الاسلوب على أساس تحليل نمط سلوك الدخل مقارنة بنمط سلوك المبيعات خلال فترة زمنية معينة، وقد اعتمد (Eckel) على اسلوب معامل التباين كمقياس لمدى تذبذب الدخل مقارنة بتذبذب المبيعات على افتراض أن الدخل هو دالة خطية للمبيعات . على افتراض إن التغير في دخل الشركة ينتج عن التغير في المبيعات، ويعتمد نموذج "Eckel" على مقارنة تباين الدخل مع تباين المبيعات لتحديد تمهيد الشركة لدخلها من عدمه و يتم حساب مؤشر سلوك تمهيد الدخل من خلال حاصل قسمة القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في الدخل بين السنة t و السنة t-1 على القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في المبيعات بين السنة t و السنة t-1، وقد استخدمت هذه الدراسة النموذج التالي لقياس تمهيد الدخل-

$$SB = \frac{CV\,\Delta\,I}{CV\,\Delta S}$$

اذ إن

SB = مؤشر سلوك تمهيد الدخل

$CV\Delta I$ = معامل التباين للتغير في الدخل

$CV\Delta S$ = معامل التباين للتغير في المبيعات

فإذا كانت نسبة المؤشر أقل من الواحد بين السنة t و السنة t-1 ، فإن الشركة تصنف على أنها ممهدة لدخلها، أما إذا كانت نسبة المؤشر تساوي أو أكبر من الواحد بين السنة t و السنة t-1 ، فإن الشركة تصنف على أنها غير ممهدة لدخلها (Kustono,2011: 61)

ب- **النموذج Lewis & Chaney – 2001 :** لقياس تمهيد الدخل يعتمد على تحليل أنماط سلوك الدخل مقارنةً بصافي التدفق النقدي التشغيلي بدلاً من المبيعات ، واستنادًا إلى افتراض وجود علاقة خطية مع صافي التدفق النقدي، يعني يعتبر الدخل دالة خطية لصافي التدفق النقدي بدلاً من المبيعات، وأي تغيير في تقلب صافي التدفق النقدي سيؤدي إلى تغيير مماثل في تقلبات الدخل، وعلى هذا الأساس يعتبر تذبذب الدخل المنخفض مؤشرًا على السلوك تمهيد الدخل. يستخدم النموذج المعادلة التالية لقياس تمهيد الدخل:

$$SB = \frac{CV\Delta I}{CV\Delta\ cash}$$

إذ ان :

SB = مؤشر سلوك تمهيد الدخل

$CV\Delta I$ = معامل التباين للتغير في الدخل

$CV\Delta$ cash = معامل التباين للتغير في صافي التدفقات النقدية التشغيلية

حسب هذا النموذج تعد الشركة ممهدة للدخل إذا كان معامل التباين للتغير في الدخل أقل من معامل التباين للتغير في صافي التدفقات النقدية أي إذا كانت قيمة مؤشر التمهيد SB أقل من (1)، وعلى العكس من ذلك إذا كانت قيمة مؤشر التمهيد SB أكبر من (1) الشركة تعد غير ممهدة للدخل.

ت- **أنموذج (Leuz, et.al, 2003: 515) :** من خلال هذا النموذج يتم التعبير عن تمهيد الدخل من خلال نسبة الإنحراف المعياري لصافي التدفقات النقدية التشغيلية (مقسومة على إجمالي الموجودات أول الفترة) الى الإنحراف المعياري لصافي الارباح قبل البنود غير العادية للشركة (مقسومة على إجمالي الموجودات أول الفترة) وتشير النسب التي تزيد على واحد الى مزيد من التغير في التدفقات النقدية التشغيلية نسبة الى التغير في الارباح، وهو مايتسق مع استخدام الإستحقاق في تحقيق تمهيد الدخل .

$$SI\ j,t = \sigma\ (CFO\ j,t\ /\ Total\ assetsj,t-1)\ /\ \sigma\ (NI\ j,t\ /\ Total\ assets\ j,t-1)$$

حيث ان :

SI j,t = درجة تمهيد الدخل الشركة (**j**) خلال الفترة (**t**)

CFO j,t = صافي التدفقات النقدية التشغيلية لشركة (**j**) خلال الفترة (**t**)

NI j,t = صافي الدخل قبل البنود غير العادية لشركة (**j**) خلال الفترة (**t**)

σ = الانحراف المعياري

ث- **انموذج Miller Ratio – 2007 :** اوجد هذا المدخل في قياس تمهيد الدخل نموذجا جديدا في اكتشاف الشركات التي تتدخل إداراتها بشكل متعمد في عملية قياس الدخل الدوري للشركة، ويمثل هذا النموذج نسبة للعلاقة بين التغير في رأس المال العامل (موجودات المتداولة – مطلوبات المتداولة)، للتلاعب إلى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كعنصر غير معرض للتلاعب، يمكن استخدام هذه النسبة لاكتشاف ممارسات تمهيد الدخل من خلال مقارنة هذه النسبة للعام الحالي بنفس النسبة للعام السابق، فإذا كان الفرق يساوي صفر فان الشركة تصنف على إنها غير ممهدة للدخل، واذا كان الفرق لا يساوي صفر(سالب أو موجب) فان الشركة تعد ممهدة للدخل،(جاف واخرون، 2017: 164) ويمكن صياغة النموذج في الصيغة الآتية:

$$\text{Miller Ratio} = \Delta\ (\Delta WC/CFO)$$

إذ إن :-

ΔWC = التغير في صافي رأس المال العامل .

CFO =التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

- ففي حالة الشركة غير ممهدة للدخل تكون نتيجة المعادلة كالآتية :

$$(\Delta WC/CFO)\ t - (\Delta WC/CFO)\ t-1 = 0$$

- وفي حالة الشركة الممهدة للدخل يكون النموذج كالآتي:

$$(\Delta WC/CFO)t - (\Delta WC/CFO)t-1 \neq 0$$

2- **المدخل التغيرات المحاسبية :** استخدام أساليب التغيير المحاسبي من قبل إدارة الشركة لتغيير أرقام الأرباح المحققة أو تقليل الانحرافات غير المتوقعة في مستويات الربح ، والاستفادة من المرونة المتاحة في تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا (GAAP) وإمكانية التحول من طريقة إلى أخرى للتأثير أرقام الربح. بموجب هذا النهج ، يتم تقدير مستويات الربح المتوقعة قبل وبعد إجراء التغييرات المحاسبية لتحديد تأثير هذه التغييرات على الحد من الانحرافات الربح غير المتوقع (الفتلاوي،2011: 150) هناك النماذج التي استخدمت في هذا المدخل :

أ- **النموذج Moses 1987 :** يعتمد هذا النموذج في قياس تمهيد الدخل على تحديد اثر التغيرات في الطرق المحاسبية في مناقلة الدخل باتجاه المستوى المتوقع،إذ يتم تحديد دور التغيرات المحاسبية في تقليل الانحرافات غير المتوقعة للدخل وفق المعادلة الآتية:

$$SB = (\ |\ PE - EE\ |\ -\ |RE - EE|\ )\ /\ Sales$$

حيث ان :

SB: مؤشر تمهيد الدخل

PE : عبارة عن الدخل قبل التغير المحاسبي

RE : عبارة عن الدخل بعد التغير المحاسبي

EE : عبارة عن مستوى المتوقع للدخل

Sales : إجمالي المبيعات

ب- **نموذج Herrmann & Inoue-1996 :** يطبق هذا النموذج على الشركات التي تستغل بدائل طرق احتساب الاندثار للمناورة في رقم الدخل المعلن في القوائم المالية ، وقد طبق الباحثان النموذج في الشركات اليابانية لانه التشريعات

اليابانية لا تطالب بالافصاح عن أثر التغير في طرق الاندثار كفقرة مستقلة في قائمة الدخل. بموجب هذا النموذج يتم تحديد وجود تمهيد الدخل باستعمال التغيرات في احتساب الاندثار من قبل الشركات، إذ تتم مقارنة القيمة المطلقة للتغير في الأرباح قبل الاندثار مع القيمة المطلقة للتغير في الأرباح بعد الاندثار قياسا إلى المبيعات، ويتم ذلك وفق المعادلة الآتية:-

$$SB = \frac{EBDt - EBDt\text{-}1 - Et - Et\text{-}1}{Sales}$$

حيث ان :

SB= مؤشر تمهيد الدخل

EBDt = الأرباح قبل الاندثار في الفترة t

EBDt-1 = الأرباح قبل الاندثار في الفترة السابقة

Et = الأرباح بعد الاندثار في الفترة t

Et-1 = الأرباح بعد الاندثار في الفترة السابقة t-1

Sales = إجمالي المبيعات في الفترة.t

ومن خلال احتساب مؤشر التمهيد SB يتم التوصل إلى الاستنتاج عن مدى كون الشركة ممهدة للدخل أم لا، فإذا كانت قيمة مؤشر التمهيد SB أكبر من الصفر يعني ان الشركة تستخدم التغير في طرق الاندثار لتمهيد الدخلها وبالعكس في حالة كون النتجة السالبة أي قيمة SB اقل من (0)

المحور الثاني: الاداء المالي للمصارف ومؤشراته

أولا : مفهوم تقييم الأداء المالي

يمكن تعريف الاداء على أنه القيام بالشيء أو تأدية عمل محدد أو انجاز مهمة أو نشاط معين، بمعنى أن الاداء هو قيام الشخص بسلوك معين، وذلك لتحقيق هدف محدد، فقد يكون إشباع حاجة معينة أو حل مشكلة ما أو التخطيط لمشروع معين (ابو النصر،2012: 65).قبل التطرق إلى تعريف تقييم ألاداء يجب معرفة مفهوم التقييم الذي هو عملية إشراف ومراجعة من قبل سلطة أعلى بقصد معرفة كيفية سير ألاعمال والتأكد من أن الموارد المتاحة داخل المصرف تستخدم وفقا للخطة الموضوعة (البياتي: 2008، 18) هو قياس أداء أنشطة المصرف مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية فترة معينة, بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على السلبيات بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل. (Saniuk & Krechovska, 2013:231) .

أما تقييم الأداء المالي تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده إلى أهداف معينة محددة مسبقا، فهذه العملية تتطلب وجود أهداف محددة مسبقا لقياس الأداءالفعلي، وأسلوبا لمقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط، لانه على أساس نتائج المقارنة يوجه الأداء بحيث يتفق مع الهدف أو المعيار المحدد لهذا الأداء من قبل (عبدالقادر: 2014 ، 82) . ويعرف تقييم الاداء المالي للمصرف "بأنه عملية مقارنة بين الانجازات الفعلية وألاهداف المخططة أو المعيارية، ومن ثم حصر الانحرافات الكمية والنوعية بينهما إن وجدت، وبالتالي العمل على تعزيز الانحرافات إلايجابية ومعالجة الانحرافات السلبية"(الشواورة: 2013 ، 342).

ثانيا : أهداف تقييم الأداء المالي للمصارف

إن الاداء المالي لدية أهداف متنوعة الذي تتغير حسب طبيعة عمل المنظمة لذلك يمكن حصر أهداف تقييم الأداء المالي فيما يلي (عماري و سهاتلي: 2014،42) (ابراهيم،2013: 348) (*Nelson* & Quick , 2015 : 92):

1- تعظيم قيمة المصرف وثروة المساهمين وذلك من خلال تقييم ربحية المنظمة

2- المقارنة بين اداء المصرف والمصارف الاخرى ضمن القطاع نفسه او قطاعات مختلفة لابلاغ الادارة العليا بالجوانب الايجابية ومدى امكانية الاستفادة من الخطة وتطبيقها للإرتقاء بالمصرف في رفع مستوى ادائه.

3- تنشيط الاجهزة الرقابية على أداء عمل المصارف عن طريق المعلومات التي تقدمها تقارير الاداء، مما يتيح للقائمين على المصرف ومتخذي القرار التحقق من كفاءة عالية وانجازها لإهدافها المرسومة ، وتحقيق أكبر العوائد وبأقل تكلفة ممكنة .Sabir et al (2011).

4- يؤدي الى معرفة العناصر الكفوءة وتحديد العناصر التي تحتاج الى مساعدة بهدف النهوض بالاداء.

5- يساعد في عمل المقارنات بين أداء مختلف الاقسام داخل المنظمة وتحديد المراكز التي فيها التحسينات.

ثالثا : مؤشرات قياس تقييم الأداء المالي للمصارف

إن قياس ألاداء المالي يتم عن طريق أدوات التحليل المالي من خلال استخراج النسب المالية عن طريق تحليل بنود القوائم المالية، النسب المالية اكثر استخداماً وشيوعاً في تحليل المركز المالي للمصرف (البريم : 2019 ، 43) (Rashid & Sabir Jaf 2023 :

1- نسب السيولة : تساعد في التعرف على الوضع المالي للمصرف واستغلال الادارة لرأس المال بشكل فعال .

2- نسب النشاط : تقيس مدى كفاءة ادارة المصرف في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على مختلف انواع الاصول ومدى كفاءة استخدام الاصول وانتاجيتها.

3- نسب المديونية : تعطي مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي لمصرف على المدى البعيد وتبين قدرة المصرف على سداد التزاماتها طويلة المدى.

4- نسب القيمة السوقية : تساعد في قياس تأثير اداء المصرف على اسعار الاسهم العادية في السوق هنالك العديد من المؤشرات التي تستخدم في قياس الاداء المالي في المصارف2021 ,.Al-shatnawi et al .

5- نسب الربحية : تبين قدرة المصرف على توليد الارباح ومدى كفاءة السياسات التشغيلية والتمويلية لديها ومن أهمها النسب المالية التي تخص الربحية والتي تعتبر من المؤشرات المهمة التي تستخدم على نطاق واسع من جدل تقييم الاداء المالي للمصارف، وهي تقيس قدرتها على تحقيق عائد نهائي صاف على الاموال المستثمرة (محمد والموسوي، 2012 : 118). وسيذكر الباحث أبرزها والتي تخص موضوع الدراسة كما يلي:

أ) **معدل عائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE) :** ويهتم المستثمر بمعدل العائد على حق الملكية بعدّه مؤشراً يحظى باهتمام المالكين فهو معبر عن المستوى الذي يستحقه رأس المال, كما يعبر عن نجاح المصرف في تحقيق الربحية ويعد هذا المقياس من أهم المقاييس ,لأنه يسهم في زيادة قدرة المصرف على المنافسة في الحصول على الاموال(Jaf et al., 2015) . ويشير هذا المعدل لمقدار ما يحصل عليه الملاك نتيجة الاستثمار اموالهم في المصرف (Atuahene,2016:159) وتحسب هذه النسبة بالشكل الاتي :

معدل العائد على حق الملكية = صافي الدخل بعد الضريبة / حقوق الملكية

ب) العائد على الموجودات (Return on Assets (ROA: يعد هذا المؤشر مؤشراً مالياً يكشف عن قدرة المصرف على تحقيق الارباح لاستثمار في موجوداته لذلك فأن النسبة العالية من هذا المؤشر تدل على إمكانية الادارة في المصرف زيادة قدرة الموجودات على توليد الارباح . وارتفاع هذا المؤشر يعكس كفاءة العمليات في المصرف واستخدام الادارة لسياسات استثمار وائتمان تساهم في توليد الارباح. أما انخفاضه فقد يكون بسبب ارتفاع نفقات التشغيل او استخدام سياسات استثمار وائتمان تقلل من توليد الارباح (Rosenbaum & Pearl ,2013:58)) وان المصارف تبحث دائمًا عن الزيادة في هذا العائد لأنه مقياس لربحية الاستثمارات القصيرة والطويلة الأجل كافة و أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية (العامري، 2007 : 117) وتحسب هذه النسبة بالشكل الاتي : معدل العائد على الموجودات = صافي الدخل بعد ظرائب / مجموع الموجودات

المحور الثالث : جانب تطبيقي للدراسة

هناك العديد من الدراسات التي تناقش النماذج المستخدمة لقياس ممارسات تمهيد الدخل ، ولكن في هذه الدراسة اختار الباحث نموذج ميلر لأنه أحدث النماذج لقياس ممارسات تمهيد الدخل، ومن السهل تطبيقه والحصول على البيانات اللازمة لتطبيق هذا النموذج. إلى قياس ممارسات تمهيد الدخل . فبما أن عناصر الموجودات والمطلوبات المتداولة هي العناصر المكونة لرأس المال العامل (الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة) فقد استحدث (Miller, 2007) نسبة العلاقة بين التغير في رأس المال العامل كعنصر معرض للتلاعب والتدفق النقدي من الانشطة التشغيلية كعنصر غير معرض للتلاعب. وقد أطلق على هذه النسبة نسبة ميلر (Miller Ratio) يمكن استخدام هذه النسبة الكتشاف التلاعب في الارباح حيث تكون قيمتها صفر في حالة عدم وجود تلاعب أما إذا إختلفت نسبة ميلر عن الصفر(سواء بالسالب أو الموجب)كان ذلك مؤشرا على وجود تلاعب في رقم الارباح المعد وفقا الاساس استحقاق.

CA: تشير إلى الموجودات المتداولة ، **CL:** تشير إلى المطلوبات المتداولة

ΔWC: تشير إلى التغير في صافي رأس المال العامل، **CFO:** تشير إلى التدفق النقدي من انشطة التشغيلية.

$$(\Delta WC / CFO)\ t\text{-}o - (\Delta WC / CFO)\ t\text{-}1 = 0$$

اولا: الاحصاء الوصفي للعينة

شملت عينة الدراسة مجموعة من المصارف العراقية الأهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بلغ عددها (5) مصارف يبين الجدول (1) التحليل الاحصائي للقوائم المالية للمصارف العينة الدراسة للتوضيح مدى ممارسات تمهيد الدخل لمصارف العينة وخلال المدة 2019-2015. وكما يلي

الجدول رقم (1) تحليل القوائم المالية حسب نموذج (Miller)

اسم المصرف	السنة المالية	CA	CL	WC= CA-CL	Δ WC	CFO	ΔWC/CFO	Miller rate
كوردستان	2015	965,991,283,234	515,996,412,062	449,994,871,172	0	9,476,15,5000	**0**	**0**
	2016	527,295,837	227,176,553	300,119,284	(13,313,110)	(29,388,476)	0.453	0.453
	2017	464,860,004	196,428,839	268,431,165	(31,688,119)	(66,887,464)	0.473	0.02
اربيل	2015	561,001,612	274,195,438	286,806,174	0	(37,905,304)	**0**	**0**
	2016	527,295,837	227,176,553	300,119,284	(13,313,110)	(29,388,476)	0.453	0.453
	2017	464,860,004	196,428,839	268,431,165	(31,688,119)	(66,887,464)	0.473	0.02
حبهان	2015	588,831,409	207,227,069	381,604,340	0	16,825,579	0	**0**
	2016	644,976,807	322,382,067	322,594,740	59,009,600	207,148,485	0.284	0.284
	2017	476,091,467	272,774,527	203,316,940	119,277,800	(48,495,939)	-2.459	-2.743
	2018	511,236,655	354,669,311	156,567,344	46,749,596	127,438,797	0.366	2.825
	2019	401,611,853	335,832,517	65,779,336	90,788,008	(89,944,030)	-1.009	-1.375
	2015	588,831,409	207,227,069	381,604,340	0	16,825,579	0	**0**
	2016	644,976,807	322,382,067	322,594,740	59,009,600	207,148,485	0.284	0.284
	2017	476,091,467	272,774,527	203,316,940	119,277,800	(48,495,939)	-2.459	-2.743
	2018	511,236,655	354,669,311	156,567,344	46,749,596	127,438,797	0.366	2.825
	2019	401,611,853	335,832,517	65,779,336	90,788,008	(89,944,030)	-1.009	-1.375
	2015	1,202,070,157	581,808,515	620,261,642	6,277,308	(15,455,890)	-0.406	-0.003
	2016	1,221,744,690	595,205,740	626,538,950	(73,432,348)	198,003,604	-0.370	-21.149
	2017	1,006,578,180	453,471,578	553,106,602	(42,176,663)	114,698,842	-0.367	-21.149
	2018	913949679	403,019,740	510,929,939	449,483,941,233	21,627,717,000	20.782	20.782

		2018	2019
الموصل	2015	511,550,024	477,107,968
	2016	246,545,314	236,982,099
	2017	265,004,710	240,125,869
	2018	3,426,455	24,878,841
	2019	30,869,139	(12,822,356)
	2015	0.110	-1.940
	2016	-0.363	-2.05
	2017	280,352,959,200	360,205,590,500
	2018	12,946,002,102	102,870,657,289
	2019	267,406,957,098	257,334,933,211
	2015	131,957,915,298	127,486,071,419
	2016	166,497,701,594	257,081,421,106
	2017	94,726,208,783	253,512,105
	2018	(100,909,255,50	(4,142,489,271)
	2019	(19,734,103,755	1,317,894,932
	2015	5.113	-3.143
	2016	3.762	-3.151
	2017	4.494	1.351
	2018	70,082,563,495	30,837,883,481
	2019	42,772,854,934	0
	2015	0	0.008
	2016	0	0.008
	2017	0.008	0.008
	2018	0.008	0.008
	2019	0.008	0.008
	2016	0.010	0.018
	2017	0.006	0.009
	2018	0.008	0.012
	2019	0.016	0.031
	2016	0.013	0.023
	2017	0.004	0.014
	2018	-0.007	-0.014
	2019	0.0007	0.001
	2016	0.0006	0.014
	2017	0.026	0.051

يتبين من واقع الجدول رقم (1) أنه قد تم التأكد من وجود ممارسات تمهيد الدخل من عدمه في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للآوراق المالية من خلال إستخدام نموذج ميلر حيث تم إتخاذ القرار بناءا على إعتبار إذا كانت نتيجة نسبة ميلر لاتساوي للصفر فيعد المصرف ممارسا لتمهيد الدخل أما إذا كانت نتيجة نسبة ميلر تساوي للصفر فلايعد المصرف ممارسا لتمهيد الدخل ويتضح من واقع الجدول إن مجموع من المصارف عينة البحث يمارس تمهيد الدخل خلال السنوات (2015 الى 2019). حيث إتضح أن هناك ممارسة لتمهيد الدخل وفقا لنماذج معينة في حين إختلفت النتائج عند إستخدام نماذج أخرى. .ويلاحظ أيضا من الجدول رقم (2) التحليل الاحصائي لمتغيرات التابعة للدراسة والتي تشمل بالعائد على الموجودات (ROA) المتغير (Y1) والعائد على حقوق الملكية (ROE) المتغير (Y2). وحسب مصارف العينة وخلال المدة 2016-2017 وكما يلي:

جدول رقم (2) نسب الاداء المالي للمصارف عينة البحث

المصرف	سنة المالية	عائد على الموجودات Y1 (ROA)	عائد على حقوق ملكية Y2 (ROE)
كوردستان	2016	0.008	0.013
	2017	0.038	0.068
	2018	0.005	0.011
	2019	0.001	0.0003
ج	2016	0.032	0.068

1- **المصرف كوردستان:** يتضح من الجدول رقم (1) أن ممارسة تمهيد الدخل في المصرف كوردستان كان سالبا خلال سنوات البحث ما عدا السنوات 2015 و2016 اذ كانت ممارسات تمهيد الدخل فيها موجبة وحسب معيار Miller التمهيد الدخل وبلغ متوسط نسبة تمهيد الدخل (-) مما يعني المصرف يميل تخفيض الدخل لأغراض التهرب الضريبي .

ومن جانب المتغيرات التابعة يتضح من الجدول رقم (2) والممثلة بمتغير العائد على الموجودات (ROA) فقد بلغ المتوسط للمصرف كوردستان (0.013) ، وكان اعلى عائد تحقق في عام 2017 وبلغ (0.038) كما كان اقل عائد في عام 2019 بلغ (0.001) وتراوح مقدار العائد بين هذين النسنتين لبقية السنوات مما يعني تباين هذا المعدل لهذا المصرف خلال المدة وارتفاع المخاطرة نسبيا. كما بلغ متوسط العائد على حق الملكية (ROE) المتغير التابع الثاني للمصرف كوردستان بلغ (0.023075) وكان اعلى عائد تحقق في عام 2016 وبلغ (0.068)، كما كان اقل عائد في عام 2019 بلغ (0.0003) وتراوح مقدار العائد بين هذين النسنتين لبقية السنوات مما يعني تباين هذا المعدل لهذا المصرف خلال المدة وارتفاع المخاطرة نسبيا. مما يعكس التباين في هذا المعدل خلال مدة الدراسة .

2- **المصرف جيهان :** يتضح من الجدول رقم (1) أن ممارسة تمهيد الدخل في المصرف جيهان كان سالبا خلال سنوات البحث ما عدا السنوات 2015 و2016 اذ كانت ممارسات تمهيد الدخل فيها موجبة وحسب معيار Miller التمهيد الدخل وبلغ متوسط نسبة تمهيد الدخل (-) مما يعني المصرف يميل تخفيض الدخل لأغراض التهرب الضريبي .

ومن جانب المتغيرات التابعة يتضح من الجدول رقم (2) والممثلة بمتغير العائد على الموجودات (ROA) فقد بلغ المتوسط للمصرف جيهان (0.014825) ، وكان اعلى عائد تحقق في عام 2016 وبلغ (0.032) كما كان اقل عائد في عام 2018 بلغ (0.0006) وتراوح مقدار العائد بين هذين النسنتين لبقية السنوات مما يعني تباين هذا المعدل لهذا المصرف خلال المدة وارتفاع المخاطرة نسبيا. كما بلغ متوسط العائد على حق الملكية (ROE) المتغير التابع الثاني للمصرف جيهان بلغ 0.0335 ( ) وكان اعلى عائد تحقق في عام 2016 وبلغ (0.068)، كما كان اقل عائد في عام 2019 بلغ (0.001) وتراوح مقدار العائد بين هذين النسنتين لبقية السنوات مما يعني تباين هذا المعدل لهذا المصرف خلال المدة وارتفاع المخاطرة نسبيا. مما يعكس التباين في هذا المعدل خلال مدة الدراسة .

3- **مصرف اربيل :** يتضح من الجدول رقم (1) أن ممارسة تمهيد الدخل في المصرف اربيل كان سالبا خلال سنوات البحث ما عدا السنوات 2015 و2016 اذ كانت ممارسات تمهيد الدخل فيها موجبة وحسب معيار Miller التمهيد الدخل وبلغ

متوسط نسبة تمهيد الدخل (-) مما يعني المصرف يميل تخفيض الدخل لأغراض التهرب الضريبي .

ومن جانب المتغيرات التابعة يتضح من الجدول رقم (2) والمتمثلة بمتغير العائد على الموجودات (ROA) فقد بلغ المتوسط للمصرف اربيل (0.0065)، وكان اعلى عائد تحقق في عام 2016 وبلغ (0.016) كما كان اقل عائد في عام 2019 بلغ (0.007-) وتراوح مقدار العائد بين هذين النسنتين لبقية السنوات مما يعني تباين هذا المعدل لهذا المصرف خلال المدة وارتفاع المخاطرة نسبيا. كما بلغ متوسط العائد على حق الملكية (ROE) المتغير التابع الثاني للمصرف اربيل بلغ (0.0135) وكان اعلى عائد تحقق في عام 2016 وبلغ (0.031)، كما كان اقل عائد في عام 2019 بلغ (0.014-) وتراوح مقدار العائد بين هذين النسنتين لبقية السنوات مما يعني تباين هذا المعدل لهذا المصرف خلال المدة وارتفاع المخاطرة نسبيا. مما يعكس التباين في هذا المعدل خلال مدة الدراسة .

4- **مصرف الموصل :** يتضح من الجدول رقم (1) أن ممارسة تمهيد الدخل في المصرف الموصل كان سالبا خلال سنوات البحث ما عدا السنوات 2015 و2016 اذ كانت ممارسات تمهيد الدخل فيها موجبة وحسب معيار Miller التمهيد الدخل وبلغ متوسط نسبة تمهيد الدخل (-) مما يعني المصرف يميل تخفيض الدخل لأغراض التهرب الضريبي .

ومن جانب المتغيرات التابعة يتضح من الجدول رقم (2) والمتمثلة بمتغير العائد على الموجودات (ROA) فقد بلغ المتوسط للمصرف الموصل (0.008) ، وكان اعلى عائد تحقق في عام 2018 وبلغ (0.010) كما كان اقل عائد في عام 2019 بلغ (0.006) وتراوح مقدار العائد بين هذين النسنتين لبقية السنوات مما يعني تباين هذا المعدل لهذا المصرف خلال المدة وارتفاع المخاطرة نسبيا. كما بلغ متوسط العائد على حق الملكية (ROE) المتغير التابع الثاني للمصرف الموصل بلغ (0.013) وكان اعلى عائد تحقق في عام 2016 وبلغ (0.018)، كما كان اقل عائد في عام 2019 بلغ (0.009) وتراوح مقدار العائد بين هذين النسنتين لبقية السنوات مما يعني تباين هذا المعدل لهذا المصرف خلال المدة وارتفاع المخاطرة نسبيا. مما يعكس التباين في هذا المعدل خلال مدة الدراسة .

ثانيا: تحليل المتغيرات العامة للمصارف

يظهر الجدول رقم (3) المتوسط العام للمتغير المستقل تمهيد الدخل (X) والذي بلغ (-1.2097) وبقيمة سالبة مما يعني أن غالبية المصارف لديها ممارسات تخفيض الدخل لغرض التهرب الضريبي، وكانت أعلى قيمة (20.78) في مصرف كوردستان في عام 2016 ، كما كانت اقل قيمة (21.15-) في مصرف كوردستان في عام 2017 كما كان الانحراف المعياري بلغ (9.5545) ومعامل الاختلاف (91.289) وهذا يشير الى تبين قيم المتغيرات في عينة الدراسة.

جدول رقم (3) تحليل المتغيرات العامة للمصارف

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Variance
X1	16	-21.15	20.78	-1.2097	9.5545	91.289
Y1	16	.000	.01210	.0106	.04	-.01
Y2	16	-0.014	0.068	.0208	.07	-.01

المصدر: من اعداد الباحث من خلال برنامج الاحصائي (Spss)

كما أن المتغير التابع الأول (Y1) الذي يمثل معدل العائد على الموجودات (ROA) فقد كان المتوسط العام على مستوى مصارف العينة بلغ (0.0106) وكنت اعلى قيمة (0.01210) في مصرف اربيل في عام 2016 مما يعني هذا المؤشر قد سجل تراجعا خلا مدة الدراسة . في حين كانت اقل قيمة في مصرف اربيل عام 2019 وكان الانحراف المعياري (0.04) وكان معامل الاختلاف (0.01-) مما زيادة التباين هذا المؤشر وهذا يؤكد ارتفاع التمهيد الدخل.

كما أن المتغير التابع الثاني (Y2) الذي يمثل معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) فقد كان المتوسط العام على مستوى مصارف العينة بلغ (0208. 0) وكنت أعلى قيمة (0.068) في مصرف كوردستان في عام 2017 و مصرف جيهان عام (2016) مما يعني هذا المؤشر قد سجل تراجعا خلال مدة الدراسة. في حين كانت اقل قيمة (0.014-) في مصرف اربيل عام 2019 وكان الانحراف المعياري (0.07) وكان معامل الاختلاف (0.01-) مما زيادة التباين في هذا المؤشر وهذا يؤكد ارتفاع التمهيد الدخل.

ثالثا: تحليل اثر المتغيرالمستقل في المتغيرات التابعة واختبار الفرضيات

يوضح الجدول رقم (4) تأثير المتغير المستقل (ممارسات تمهيد الدخل) في المتغيرات التابعة (مؤشرات الاداء المالي) من خلال الاتي :

الجدول رقم (4) تأثير متغيرالمستقل (ممارسات تمهيد الدخل) في المتغيرات التابعة

المتغير	المتغير التابع ROA (Y1)					
	R	R^2	T المحسوبة	B	A	SIG
X التمهيد الدخل	0.50	3.83	0.002	0.704	14.7	0.002
	المتغير التابع ROE (Y2)					
X التمهيد الدخل	0.55	4.27	0.001	0.741	18.24	0.001

المصدر : المصدر: من اعداد الباحث من خلال برنامج الاحصائي (Spss)

1- المتغير التابع ROA : إذ بلغ معامل الارتباط (R) (0.50) ومعامل التحديد(R^2) إذ بلغ (3.83) مما يعني أن نسبة (4%) من التغير في العائد على الموجودات كان سببها المتغير المستقل ممارسات تمهيد الدخل خلال فترة البحث . وتدعم قيمة (T) المحتسبة البالغة (**0.002) مما يعني أن العلاقة معنوية في الأنموذج عند مستوى ثقة (0.002). إما قيم (B) التي فكانت (0.704) فقد تشير إلى إن التغيير في المتغير المستقل (ممارسات التمهيد الدخل) بوحدة واحدة ينعكس بمقدار هذه القيم على العائد على الموجودات . والتي تعني مقدار الميل في النموذج كما في الجدول رقم (4) وتشير قيمة (A) التي بلغت (14.7) الى قيمة المتغير التابع عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوية للصفر. وقد جاء هذا التأثير متوافقة مع طروحات تطبيق ممارسات تمهيد الدخل وتأثيرها على العائد على الموجودات. وعلى هذا الأساس تم قبول الفرضية الأولى التي تنص على" يوجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائية لتمهيد الدخل على العائد على الموجودات في المصارف عينة الدراسة"

2- المتغير التابع ROE : إذ بلغ معامل الارتباط (R) (0.55) ومعامل التحديد(R^2) إذ بلغ (4.27) مما يعني أن نسبة (4%) من التغير في العائد على حقوق الملكية كان سببها المتغير المستقل ممارسات تمهيد الدخل خلال فترة البحث، وتدعم قيمة (T) المحتسبة البالغة (0.001) مما يعني أن العلاقة معنوية في الأنموذج عند مستوى ثقة (0.001). إما قيم (B) التي فكانت (0.741) فقد تشير إلى إن التغيير في المتغير المستقل (ممارسات التمهيد الدخل) بوحدة

واحدة ينعكس بمقدار هذه القيم على العائد على حقوق الملكية . والتي تعني مقدار الميل في النموذج كما في الجدول رقم (4) وتشير قيمة (A) التي بلغت (18.24) الى قيمة المتغير التابع عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوية للصفر. وقد جاء هذا التأثير متوافقة مع طروحات تطبيق ممارسات تمهيد الدخل وتأثيرها على العائد على حقوق الملكية. وعلى هذا الأساس تم قبول الفرضية الأولى التي تنص على" يوجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائية لتمهيد الدخل على العائد على حقوق الملكية في المصارف عينة الدراسة"

المحور الرابع : استنتاجات وتوصيات

اولا: الاستنتاجات :

1- تعتبر ممارسات تمهيد الدخل شكال من أشكال التلاعب المحاسبي الذي يمارس دون خرق القوانين و المعايير المحاسبية بحيث يقوم من خلالها المحاسب باستخدام معرفته بالقواعد والقوانين ، المبادئ و المعايير المحاسبية لمعالجة الارقام المسجلة في حسابات الشركات و التلاعب بها لتقديم انطباع مظلل عن عائد المصرف و مخاطرها ، و يستخدم في ذلك مجموعة من الاساليب ابرزها التضخيم والتقليص المتعمد للأرباح.

2- أظهرت نتائج البحث أن هنالك ممارسات التمهيد الدخل في المصارف عينة البحث وكان السبب ورائها هو اختلاف المصالح بين أطراف الوكالة المتمثلة بين الادارة والمساهمين.

3- تبين من النتائج أن هنالك تبين بين المصارف عينة البحث في ممارسات تمهيد الدخل والسبب وراء ذلك يكمن في الغاية من تمهيد الدخل والتي تتحد بين التهرب من الضرائب وتحسين سمعة الادارة.

4- اتضح من التحليل ان هنالك تباينا في قيم المتغيرات المستقلة والتابعة من خلال قيم الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف القيمة الأعلى والقيمة الادنى.

5- - تبين من نتائج التحليل ان هنالك تأثيرا معنويا وذات دلالة إحصائية للمتغيرممارسات تمهيد الدخل على المتغيرات التابعة (مؤشرات نسب المالية). والتي تم اثباتها من خلال قيمة (T) المحسوبة .

6- تبين من اختبار فرضيات البحث اثبات الفرضيات التي تم وضعها في منهجية البحث والتي تنص على وجود تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية معنوية للمتغير المستقل في التابعة.

ثانيا: التوصيات:

من خلال الاستنتاجات التي تم التوصل اليها من النتائج النظرية والعملية للبحث تم صياغة بعض التوصيات التي نرى من المناسب الأخذ بها من قبل المصارف:-

1- ضرورة تفعيل الدور الرقابي للسلطة النقدية (البنك المركزي) في الاقليم وكذلك لجان التدقيق في إلى تحقيق أفضل درجات المصارف للحد من عمليات ممارسة المصارف تمهيد الدخل وصولا الجودة للمعلومات المحاسبية وتوفير خاصيتي الثقة والملاءمة فيها.

2- زيادة الفهم والادراك بأهمية تنفيذ الأنظمة والتعليمات والقوانين ومنها قوانين الضرائب واهمية تنفيذها لان فيها المصلحة العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية .

3- زيادة الاهتمام بالسعي نحو تأصيل الفكر المحاسبي من قبل المختصين في هذا المجال بهدف تقليص إستخدام الخيارات المحاسبية وبالتالي تقليص فرص الادارة في ممارسات تمهيد الدخل.

4- زيادة الاهتمام بمؤشرات الأداء وتقييمها والوقوف على القيم الضعيفة وتحليلها ومعالجة نقاط الضعف في الاداء وتعزيز القيم المرتفعة لهذه القيم.

5- ضرورة توعية الادارة المصرفية للمخاطر الناجمة عن عمليات ممارسة تمهيد الدخل وإنعكاستها السلبية على الاداء المصرفي.

6- ضرورة التركيز على دراسة العلاقات بين المتغيرات التي ترتبط في الاداء وفهم وادراك هذه التأثيرات والعلاقات بما يحقق الأهداف العامة والاستراتيجية.

قائمة المصادر

1- ابراهيم ، اسماء ابراهيم عبدالرحيم ، (2009) ، أثر درجة استقرار بيئة الأعمال على تمهيد الدخل المحاسبى بالتطبيق على الشركات المسجلة فى بورصة الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة زقازيق ، مصر.

2- مغامس،رحاب صالح (2020) " تطبيق قانون Benford لكشف ممارسات تمهيد الدخل عند قياس بالقيمة العادلة وانعكاسه على قيمة الشركة / بحث تطبيقي لعينة مختارة من المصارف العراقية" رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، العراق

3- الشمري، ميسون دهام حماد (2016) " اثر تمهيد الدخل على الاداء المالي : دراسة تطبيقية على بنك الاسكان للتجارة والتمويل 2010 – 2014 "رسالة ماجستير في المحاسبة ،جامعة الشرق الاوسط، الاردن

4- البريم ، محمود ابراهيم (2019) "التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام النسب المالية" ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين

5- الاغا،عماد (2012) " المحاسبة الابداعية" بحث المنشور في مجلة مال والاعمال ، العدد 2

6- النعيمي ، عدنا تايه والتميمي ، ارشد فؤاد (2008)"التحليل والتخطيط المالي – اتجاهات معاصرة " الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان

7- جاف، رزطار عبدالله صابر و جلال، كاروان محمد فاتح و صابر،سردار عبدالله (2017) " قياس ممارسات إدارة الارباح ومخاطرها في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في المصارف العاملة في اقليم كوردستان –العراق" بحث في مجلة قةلاَي زانست ، المجلد 2، العدد 3

8- الدويري، خالد وليد (2015) " دور سياسة تمهيد الدخل في استقرار الشركات في بيئة الاعمال غير المستقرة / دراسة ميدانية " رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة دمشق ، سوريا

9- المطارنة، عمر عبد الله (2014) " تمهيد الدخل وعالقته بمؤشرات الربحية، ومصروف ضريبة الدخل، وجودة التدقيق: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان" أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، عمان، الاردن.

10- عبد ،أحمد راهي ،(2014) " أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية"، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16 ،العدد 3 ،

11- رياض، سامح محمد رضا، (2010) " اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية"، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية.

12- الفتلاوي، ليلى ناجي مجيد (2011)" اثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات ادارة الارباح/ بالتطبيق عينة من الشركات المساهمة المدرجةفي سوق عمان والعراق الاوراق المالية" اطروحة دكتوراه في المحاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، العراق

13- مجلس معايير المحاسبة الدولية, (2009) " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية متضمنة معايير المحاسبة الدولية" مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية (جمعية المجمع العربي للمحاسبيين القانونيين، مترجم)، كلية طلال ابو غزالة، الجامعة الاردنية الهاشمية، معايير الدولي رقم 8 ، ص 1082

14- الموصلي، منال و يوسف،علي و عباس،غادة (2016) " أثر إدارة الارباح من خلال ممارسة تمهيد الدخل في عوائد أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق لأوراق المالية" البحث المنشور في مجلة جامعة البعث ـ المجلد 83 العدد 34

15- العتيبي، ابتسام خالد شباب (2016) " تمهيد الدخل والعوائد غير العادية للآسهم في الشركات المساهمة السعودية " رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية الشرق العربي للدراسات العليا، السعودية

16- داود، لؤي محفوظ محمد شفيق (2015) " دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان " رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الزرقاء، الاردن

17- العامري، محمد علي .(2007) " الإدارة المالية ". دار المناهج ، عمان، الاردن

18- محمد،عبدالحسين جاسم و الموسوي، احمد حسين (2012) " تقييم مؤشرات الاداء المالي للمصارف التجارية – بحث مقارن لعينة من المصارف التجارية العراقية والاماراتية للمدة 2004 – 2009 " المجلة العراقية للعلوم الادارية ، العدد 8 ، المجلد 31 ، 212 - 234

19- الشواورة، فيصل محمود، (2013)" مبادئ الإدارة المالية - إطار نظري ومحتوى عملي." الطبعة ألاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

20- عبدالقادر، بن سي حمدي أيمن (2014) " جودة الخدمات المصرفية كمدخل لتحسين الاداء المالي في بنوك التجارية" رسالة ماجستير المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -، الجزائر

21- البياتي ، فارس رشيد ،(2008) "محاسبة ألاداء في المؤسسات الخدمية"، دار آيلة للنشر والتوزيع، الطبعة 1 ،عمان،الاردن

22- Al Baaj, Q. M. A., Al-Zabari, S. A. H., & Al Marshedi, A. A. S. (2018). The impact of income smoothing on tax profit: An applied study to a sample of international companies. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 22(5), 1-11

23- Charfeddine, L. & Bouain, W. (2012). " Income Smoothing and CEO Job Security". Information Management & Business Review,1. (1). 95-106.

24- Kazemi, H., & Nouri, S. (2012). The Effects of Earnings Smoothing on Earning Quality and Market Valuing in Environmental

25- Lewis,C.,M.and Chaney,P.,K. (2001)"AnEmpirical Analysis of income Smoothing : Evidence from Initial Public Offerings " Available at SSRN 5836.

26- Miller, J. E. (2009). The development of the Miller Ratio (MR): A tool to detect for the possibility of earnings management (EM). Journal of Business & Economics Research (JBER), 7(1).

27- Moses, O. D. (1987). Income smoothing and incentives: Empirical tests using accounting changes. Accounting Review, Vol. 62.No. 3, 358-377.

28- Nelson, Debra L., Quick, James Campbell (2015) "Orgb Organizational Behavior" student ed., engage. learning,Texas,USA.,2015

29- Eckel, N. (1981) " the income smoothing hypothesis revisited " Abacus, Vol 17(1), 28 – 40

30- Rosenbaum, J., & Pearl, J. (2013). Investment banking: valuation, leveraged buyouts, and mergers and acquisitions (Vol. 881). John Wiley & Sons.

31- Sabir, R. A. (2022). The effect of cultural values on the policy of income smoothing Applied Research on Sample in Kurdistan region Industrial Companies. Academic Journal of NawrozUniversity, 11(2), 10-22.

32- Al-shatnawi, Hamawandy, Nawzad Majeed ., & Jaf, R. A. S. (2021). The role of the size and growth rate of the bank in determining the effect of financial leverage on the profitability of Jordanian commercial banks. Journal of Contemporary Issues in Business and Government, 27(1), 1962–1978.

33- Rashid, C. A., & Sabir Jaf, R. A. (2023). The Role of Accounting Measurement and Disclosure of Social Capital in Improving Quality of Accounting Information. Iranian Journal of Management Studies.

34- Sabir R. A., X. Xinping, S. A. Sabr (2011). Using Target Costing to Investigates Competitive Price, World Academy of Science, Engineering and Technology 59 2011.

35- Jaf, R. A., Sabr, S. A., & Nader, K. A. (2015). Impact of management accounting techniques on achieve competitive advantage. Research Journal of Finance and Accounting, 6(4), 84-99.